

أدوات التمويل المبتكرة ودورها في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة

إعداد :
الطالب/ خالد مجدي عبدالمنعم أبو كويك
الرقم الأكاديمي / 253001737

إشراف :
الدكتور/ فايز جراد

العام الدراسي :
2026 م 1447 هـ

حقوق الطباعة (2)

حقوق الطباعة محفوظة لجامعة ميدأوشن، حيث إن جميع المواد والمحتويات الواردة في هذا البحث هي ملك للجامعة، ولا يجوز استخدامها أو إعادة نشرها أو توزيعها دون إذن مسبق من جامعة ميدأوشن .

أدوات التمويل المبتكرة ودورها في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أدوات التمويل المبتكرة وبيان دورها في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه هذا النوع من المشروعات عند السعي للحصول على التمويل من القنوات التقليدية. وتتبع أهمية الموضوع من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل النسبة الأكبر من منشآت الأعمال عالميًا، كما تسهم بدور محوري في خلق فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي، إلا أن فجوة التمويل ما تزال واحدة من أبرز العقبات التي تحد من نموها واستدامتها. وتشير تقديرات البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية إلى أن هذه المشروعات تمثل نحو 90% من الأعمال وأكثر من 50% من الوظائف على مستوى العالم، وهو ما يبرز أهمية تطوير قنوات تمويل أكثر مرونة وكفاءة لهذا القطاع.

ركزت الدراسة على مجموعة من أدوات التمويل المبتكرة، من أبرزها التمويل الجماعي، والتكنولوجيا المالية، والإقراض الرقمي، ورأس المال الجريء، والمستثمرون الملائكيون، وتمويل الإيرادات، وتمويل سلسلة الإمداد، مع تحليل كيفية مساهمة هذه الأدوات في تسريع الوصول إلى التمويل، وتخفيض الاعتماد على الضمانات التقليدية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمويل، وخاصة رواد الأعمال والمشروعات الناشئة. كما تناولت الدراسة الأبعاد التنظيمية والمخاطر المرتبطة بهذه الأدوات، وفي مقدمتها مخاطر الإفراط في المديونية، وعدم تماثل المعلومات، وحماية المستثمرين والمستهلكين، والمخاطر التقنية والتنظيمية. وتشير الأدبيات الحديثة الصادرة عن البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن التمويل البديل والرقمي بات عنصرًا متزايد الأهمية في هيكل تمويل المشروعات الصغيرة، لكنه يحتاج إلى بيئة تنظيمية متوازنة تحفز الابتكار وتحمي المتعاملين في الوقت نفسه. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات والنماذج النظرية والدراسات الحديثة ذات الصلة، وصولاً إلى استخلاص تصور تحليلي يوضح أثر أدوات التمويل المبتكرة في تعزيز نمو المشروعات الصغيرة ورفع قدرتها على الاستمرار والتوسع. وانتهت الدراسة إلى أن أدوات التمويل المبتكرة لا تمثل مجرد بديل مرحلي عن التمويل التقليدي، بل تشكل تحولاً هيكلياً في طريقة تصميم المنتجات المالية وتقييم الجدارة الائتمانية والوصول إلى الشرائح الأقل خدمة. كما خلصت إلى أن نجاح هذه الأدوات يعتمد على التكامل بين التنظيم المالي، والبنية الرقمية، والثقافة المالية، والشفافية، وتطوير منظومات دعم ريادة الأعمال.

الكلمات المفتاحية:

أدوات التمويل المبتكرة، المشروعات الصغيرة، التمويل الجماعي، التكنولوجيا المالية، الإقراض الرقمي، رأس المال الجريء، التنمية الاقتصادية.

الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني لإتمام هذا البحث.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة ميدأوشن على ما وفرتة من بيئة أكاديمية وعلمية أسهمت في إنجاز هذا العمل، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور المشرف على هذا البحث، لما قدمه من

توجيه علمي وملاحظات منهجية قيمة كان لها الأثر الواضح في تطوير موضوع الدراسة وصياغتها بصورة أفضل.

كما أتوجه بالشكر إلى أسرتي الكريمة على دعمهم المستمر، وصبرهم، ومساندتهم طوال فترة الدراسة، وإلى كل من ساهم في هذا العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

فهرس المحتويات

- الموضوع
- حقوق الطباعة
- المستخلص
- الشكر والتقدير
- فهرس المحتويات
- مصطلحات البحث
- الفصل الأول: المدخل العام للبحث
- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
- الفصل الثالث: أدوات التمويل المبتكرة للمشروعات الصغيرة
- الفصل الرابع: دور أدوات التمويل المبتكرة في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة
- الفصل الخامس: التحديات والمخاطر التنظيمية والتشغيلية
- الفصل السادس: واقع أدوات التمويل المبتكرة في المملكة العربية السعودية
- الفصل السابع: المنهجية المقترحة للدراسة
- الفصل الثامن: النتائج المتوقعة والتفسير التحليلي
- الفصل التاسع: التوصيات
- الخاتمة
- المراجع

مصطلحات البحث

أدوات التمويل المبتكرة

هي آليات وصيغ تمويل حديثة أو مطورة تستخدم النماذج الرقمية أو أساليب التمويل البديل لتسهيل حصول المشروعات على الأموال، مثل التمويل الجماعي، والإقراض الرقمي، ورأس المال الجريء، والمستثمرين الملائكيين، وتمويل الفواتير وسلسلة الإمداد.

المشروعات الصغيرة

هي مشروعات ذات حجم تشغيلي واستثماري محدود نسبياً مقارنة بالشركات الكبرى، وتتميز عادة بعدد أقل من العاملين، ورأس مال محدود، وقدرة متفاوتة على الوصول إلى الموارد والأسواق والتمويل.

التكنولوجيا المالية (FinTech)

هي توظيف التقنية في تصميم وتقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وشفافية، بما يشمل المدفوعات، والإقراض، والتحصيل، والتقييم الائتماني، وإدارة المحافظ، والخدمات الاستثمارية.

التمويل الجماعي

هو جمع مبالغ مالية صغيرة أو متوسطة من عدد كبير من الأفراد عبر منصات إلكترونية لتمويل مشروع أو فكرة أو شركة ناشئة، ويمكن أن يأخذ شكل التبرع أو المكافآت أو الدين أو الملكية.

رأس المال الجريء

هو استثمار في شركات ناشئة أو عالية النمو مقابل حصة ملكية، وغالباً ما يوجه إلى مشروعات مبتكرة ذات مخاطر مرتفعة وفرص نمو عالية.

الإقراض الرقمي

هو تقديم القروض عبر قنوات إلكترونية باستخدام البيانات الرقمية والخوارزميات في التقييم والمنح والمتابعة.

الفصل الأول: المدخل العام للبحث

المقدمة

تعد المشروعات الصغيرة من أهم مكونات الهيكل الاقتصادي الحديث، نظرًا لدورها الكبير في تشغيل الأفراد، وتحفيز النشاط المحلي، ودعم الابتكار، وتوسيع القاعدة الإنتاجية. وتكتسب هذه المشروعات أهميتها ليس فقط من عددها الكبير، بل من طبيعتها المرنة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات السوقية، واستجابتها السريعة للاحتياجات المحلية، الأمر الذي يجعلها محركًا حيويًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير المصادر الدولية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل غالبية منشآت الأعمال عالميًا. وتسهم بنصيب مهم من التشغيل والإنتاج، إلا أنها ما تزال تواجه قيودًا ملحوظة في النفاذ إلى التمويل. وقد أصبح التمويل أحد أكثر عناصر الضعف تأثيرًا في دورة حياة المشروع الصغير، إذ يبدأ التحدي منذ مرحلة التأسيس، ويمتد إلى مراحل التشغيل والتوسع والابتكار. فالمؤسسات المالية التقليدية غالبًا ما تعتمد على الضمانات الملموسة والسجل الائتماني الطويل والقوائم المالية المنتظمة، وهي شروط لا تتوافر بالقدر الكافي في كثير من المشروعات الصغيرة، خاصة الناشئة منها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى نماذج تمويل أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع خصائص هذا القطاع، وهو ما مهد لظهور أدوات التمويل المبتكرة. ومع التطور الرقمي المتسارع، بدأت التكنولوجيا المالية تعيد تشكيل العلاقة بين المقرض والمقترض والمستثمر وصاحب المشروع، من خلال تبسيط إجراءات التمويل، وتقليص الزمن والتكلفة، وإتاحة التقييم القائم على البيانات، وربط أصحاب المشروعات بالمولدين عبر منصات إلكترونية متخصصة. لذلك لم يعد النقاش متعلقًا فقط بوجود بدائل تمويلية، بل بوجود تحول أوسع في بنية النظام المالي نفسه، وفي آليات الوصول إلى رأس المال.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن المشروعات الصغيرة، رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، لا تزال تواجه صعوبات واضحة في الحصول على التمويل المناسب من المصادر التقليدية. وتتمثل هذه الصعوبات في ارتفاع متطلبات الضمانات، وتعقد إجراءات الإقراض، وضعف الملاءمة بين المنتجات التمويلية التقليدية واحتياجات المشروعات الصغيرة، إضافة إلى محدودية قدرة الكثير من هذه المشروعات على تقديم تاريخ مالي وائتماني كافٍ. وفي المقابل، ظهرت أدوات تمويل مبتكرة يعدها كثير من الباحثين وصناع السياسات فرصة مهمة لسد جزء من فجوة التمويل، إلا أن أثرها الفعلي، ومجالات قوتها، وحدودها، والتحديات المرتبطة بها ما تزال بحاجة إلى تحليل علمي منظم.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

- ما دور أدوات التمويل المبتكرة في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة؟

أسئلة البحث

ينبثق عن السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- ما المقصود بأدوات التمويل المبتكرة، وما خصائصها الأساسية؟
- ما أبرز أنواع أدوات التمويل المبتكرة المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة؟
- كيف تسهم أدوات التمويل المبتكرة في تحسين وصول المشروعات الصغيرة إلى التمويل؟
- ما أثر هذه الأدوات في نمو المشروعات الصغيرة واستدامتها؟
- ما أهم التحديات التنظيمية والتقنية والمخاطر المرتبطة باستخدام هذه الأدوات؟
- ما واقع أدوات التمويل المبتكرة في المملكة العربية السعودية؟

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع ذاته، إذ إن دعم المشروعات الصغيرة لم يعد مجرد خيار اقتصادي، بل أصبح ضرورة تنموية في كثير من الاقتصادات، نظرًا لما يترتب عليه من توسع في فرص العمل ورفع معدلات الابتكار وتحريك عجلة الإنتاج. كما أن التطور السريع في التكنولوجيا المالية والتمويل البديل خلق واقعًا جديدًا يستدعي الفهم والتحليل، خاصة في البيئات التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز ريادة الأعمال. وتشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن تمويل المشروعات الصغيرة يشهد تحولات مهمة في هيكل أدوات الدين والملكية والتمويل البديل والسياسات الداعمة، وهو ما يجعل دراسة هذه الأدوات ذات قيمة علمية وعملية.

وتبرز أهمية البحث أيضًا من زاوية عملية، إذ يمكن أن يفيد أصحاب القرار، والجهات التنظيمية، ورواد الأعمال، والجهات التمويلية، من خلال توضيح المزايا النسبية لكل أداة، والظروف المناسبة لاستخدامها، والمتطلبات اللازمة لتعظيم أثرها وتقليل مخاطرها. كما يكتسب البحث أهمية خاصة في السياق السعودي، في ظل تسارع نمو قطاع التقنية المالية وتزايد الاهتمام بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن برامج التطوير الاقتصادي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- توضيح مفهوم أدوات التمويل المبتكرة ومحدداتها.
- تحليل أبرز أنواع أدوات التمويل المبتكرة الملائمة للمشروعات الصغيرة.
- بيان أثر هذه الأدوات في تسهيل الوصول إلى التمويل.
- تفسير دورها في نمو المشروعات الصغيرة واستدامتها وتنافسيتها.
- استعراض التحديات والمخاطر التنظيمية والتشغيلية المرتبطة بها.
- تحليل واقع هذه الأدوات في المملكة العربية السعودية.

- تقديم توصيات عملية تسهم في تعظيم الاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة.

فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة إيجابية بين استخدام أدوات التمويل المبتكرة وتحسن فرص حصول المشروعات الصغيرة على التمويل.
- تسهم أدوات التمويل المبتكرة في دعم نمو المشروعات الصغيرة من خلال تقليص فجوة التمويل ورفع كفاءة الوصول إلى رأس المال.
- يؤدي التوسع في التكنولوجيا المالية والإقراض الرقمي إلى تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة.
- ترتبط فعالية أدوات التمويل المبتكرة بمدى نضج البيئة التنظيمية والرقمية والثقافة المالية في السوق.

حدود البحث

الحدود الموضوعية:

ينحصر البحث في دراسة أدوات التمويل المبتكرة ودورها في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة.

الحدود المكانية:

يركز البحث على الإطار العام عالميًا، مع إضاءة خاصة على واقع المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية:

يركز البحث على الأدبيات والاتجاهات الحديثة ذات الصلة، خاصة خلال السنوات الأخيرة.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه الأنسب لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل أبعادها النظرية والتطبيقية والتنظيمية. كما يقوم على مراجعة الأدبيات والتقارير الدولية والرؤى التنظيمية الحديثة، بهدف الوصول إلى تصور علمي متكامل حول دور أدوات التمويل المبتكرة في دعم المشروعات الصغيرة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: المشروعات الصغيرة وأهميتها الاقتصادية

تحتل المشروعات الصغيرة موقعاً مركزياً في البناء الاقتصادي الحديث، فهي تمثل البوابة الأساسية لريادة الأعمال، كما تسهم في امتصاص البطالة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وتقديم خدمات ومنتجات أكثر قرباً من المستهلك النهائي. وفي كثير من الاقتصادات، لا تُقاس أهمية هذه المشروعات بعددها فقط، بل بما تمنحه للاقتصاد من مرونة وتنوع وانتشار جغرافي، وما تفتحه من فرص للفئات الأقل قدرة على دخول الأسواق الكبرى.

وتتجلى أهميتها كذلك في قدرتها على تكوين سلاسل قيمة محلية، وربط الأنشطة الصغيرة بالأسواق الأوسع، فضلاً عن دورها في توطيد المعرفة الإنتاجية وتشجيع الابتكار التدريجي. لذلك فإن أي ضعف في قدرة هذه المشروعات على الوصول إلى التمويل ينعكس بصورة مباشرة على التشغيل والإنتاج والنمو المحلي.

ثانياً: فجوة التمويل في المشروعات الصغيرة

تعد فجوة التمويل واحدة من أكثر التحديات تعقيداً أمام المشروعات الصغيرة، إذ تنشأ بسبب عدم التوافق بين خصائص هذه المشروعات ومتطلبات التمويل التقليدي. فالمشروعات الصغيرة غالباً ما تعاني من محدودية الضمانات، وقصر السجل الائتماني، وعدم انتظام البيانات المالية، وارتفاع احتمالات التعثر مقارنة بالشركات الكبيرة، مما يدفع بعض الجهات الممولة إلى التشدد في شروط التمويل أو رفع تكلفته أو تجنبه أصلاً. وتشير تقارير البنك الدولي ومنصات التمويل التابعة لمؤسسة التمويل الدولية إلى استمرار وجود فجوة تمويلية كبيرة للمشروعات الصغيرة في الدول النامية، بما يحد من قدرتها على النمو وخلق الوظائف.

ولا تعود هذه الفجوة إلى نقص السيولة بالضرورة، وإنما إلى ضعف قنوات المواءمة بين رأس المال المتاح والمشروعات المحتاجة إليه. وهنا يظهر دور الابتكار المالي بوصفه وسيلة لإعادة تصميم آليات الوساطة المالية، بحيث تصبح أكثر قدرة على استخدام البيانات البديلة، وتقليل تكاليف الفحص، والوصول إلى شرائح لم تكن قادرة على التمويل سابقاً.

ثالثاً: الأسس النظرية المفسرة لمشكلة التمويل

يمكن تفسير صعوبة تمويل المشروعات الصغيرة من خلال عدد من الأطر النظرية، من أهمها:

1. نظرية عدم تماثل المعلومات

تفترض هذه النظرية أن المقرض أو المستثمر لا يمتلك دائماً معلومات كافية عن جودة المشروع أو كفاءة الإدارة أو قدرة المشروع على السداد، مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية. ولذلك قد يلجأ الممول إلى رفع سعر الفائدة أو تقليل الإقراض أو طلب ضمانات إضافية.

2. نظرية الوساطة المالية

ترى هذه النظرية أن المؤسسات المالية تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفوائض المالية وطالبي التمويل، لكن هذا الدور يصبح محدود الكفاءة عندما تكون تكلفة جمع المعلومات وتقييم المشروعات الصغيرة مرتفعة. وهنا يظهر دور المنصات الرقمية والتمويل البديل في تقليل هذه التكلفة.

3. نظرية التمويل الريادي

توضح هذه النظرية أن بعض المشروعات الناشئة لا تكون ملائمة للقروض المصرفية بسبب ارتفاع المخاطر وعدم استقرار التدفقات النقدية، ولذلك تكون أدوات مثل رأس المال الجريء أو المستثمرين الملائكيين أكثر ملاءمة لها.

رابعاً: الدراسات السابقة

أوضحت الأدبيات الدولية الحديثة أن تمويل المشروعات الصغيرة لم يعد يعتمد فقط على القروض المصرفية، بل أصبح أكثر تنوعاً من خلال أدوات التمويل البديل والرقمي. وقد بينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها لعام 2024 أن هيكل تمويل المشروعات الصغيرة يشهد تغيرات ملحوظة، مع اهتمام متزايد بأدوات الدين غير التقليدي، والملكية، وضمانات الائتمان، والسياسات الداعمة، مع رصد اتجاهات تمتد حتى عام 2023 في عدد كبير من الدول.

كما أظهرت تقارير البنك الدولي أن التمويل الجماعي القائم على الاستثمار يمكن أن يكون مساراً واعداً أمام المشروعات الصغيرة للوصول إلى قاعدة أوسع من المستثمرين، لكنه يتطلب توازناً تنظيمياً دقيقاً بين تسهيل الوصول إلى التمويل وحماية المستثمرين من مخاطر ضعف الإفصاح وعدم تماثل المعلومات.

وفي جانب الإقراض الرقمي، أكدت الأدبيات الحديثة الصادرة عن البنك الدولي أن هذا النمط من التمويل يحمل فرصاً كبيرة لتعزيز الشمول المالي وسرعة الوصول إلى الائتمان، لكنه يثير في الوقت نفسه تحديات تتعلق بحماية المستهلك، والإفراط في المديونية، والشفافية، وسلوك بعض الجهات المقرضة الرقمية عند إدارة التحصيل والتسعير والإفصاح.

أما في ما يتعلق برأس المال الجريء، فتوضح الأدبيات الأوروبية الحديثة أن هذا النوع من التمويل يظل ذا أهمية خاصة للشركات الناشئة والشركات القابلة للتوسع، لا سيما تلك التي تعتمد على الابتكار والنمو السريع ولا تتلاءم مع القروض المصرفية التقليدية. وتشير المفوضية الأوروبية إلى استمرار أهمية السياسات العامة في دعم وصول الشركات الصغيرة والناشئة إلى رأس المال المخاطر.

الفصل الثالث: أدوات التمويل المبتكرة للمشروعات الصغيرة

أولاً: التمويل الجماعي

يعد التمويل الجماعي من أبرز أدوات التمويل المبتكرة التي ظهرت نتيجة لتلاقي التكنولوجيا الرقمية مع احتياجات رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة. ويقوم هذا النموذج على جمع مبالغ مالية من عدد كبير من الأفراد عبر منصة إلكترونية، بحيث لا يكون التمويل معتمداً على جهة واحدة، بل على جمهور واسع من الممولين أو المستثمرين أو الداعمين.

ويتخذ التمويل الجماعي عدة صور، أهمها التمويل القائم على التبرع، والتمويل القائم على المكافآت، والتمويل القائم على الدين، والتمويل القائم على الملكية. وتختلف هذه الصيغ في طبيعة العلاقة بين المشروع ومقدم التمويل، وفي مستوى العائد والمخاطر والمتطلبات التنظيمية.

وتبرز أهمية التمويل الجماعي بالنسبة للمشروعات الصغيرة في أنه يتيح الوصول إلى مصادر تمويل خارج القنوات التقليدية، ويوفر إمكانية اختبار الفكرة في السوق، كما قد يسهم في بناء مجتمع داعم للمشروع من الممولين والعملاء الأوائل. وترى مبادرات البنك الدولي المعنية بالتمويل الرقمي أن التمويل الجماعي الاستثماري يمثل مساراً واعداً للمشروعات الصغيرة، لكنه يتطلب أطراً تنظيمية واضحة في الإفصاح، والحوكمة، وحماية المستثمرين الأفراد.

ثانياً: التكنولوجيا المالية

تشير التكنولوجيا المالية إلى استخدام الحلول الرقمية في تصميم الخدمات المالية وتقديمها وإدارتها بكفاءة أعلى. وفي سياق المشروعات الصغيرة، تتجلى قيمة التكنولوجيا المالية في قدرتها على تقليل تكاليف التعامل، وتسريع الإجراءات، وتحسين الوصول إلى البيانات، وتقديم منتجات مالية أكثر تخصيصاً.

ومن تطبيقاتها في هذا المجال: المحافظ الرقمية، ونظم المدفوعات الإلكترونية، وتقييم الجدارة الائتمانية بالبيانات البديلة، وخدمات المحاسبة السحابية المرتبطة بالتمويل، ومنصات التمويل والإقراض، وحلول التمويل المدمج. وتكمن قوة هذه التطبيقات في أنها تساعد المشروعات الصغيرة على بناء أثر مالي رقمي يمكن استخدامه في التقييم والتمويل لاحقاً.

وقد أبرزت تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن التكنولوجيا المالية أصبحت محركاً مهماً للشمول المالي، بما في ذلك توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية للمشروعات والأفراد الذين كانوا أقل خدمة في النظم التقليدية، مع بقاء الحاجة إلى تنظيم متوازن يحد من المخاطر النظامية والاستهلاكية.

ثالثاً: الإقراض الرقمي

يقصد بالإقراض الرقمي تقديم القروض عبر قنوات إلكترونية متكاملة، تبدأ من تقديم الطلب مرورًا بالتقييم الائتماني الإلكتروني وانتهاءً بالمنح والمتابعة والتحصيل. ويختلف هذا النموذج عن الإقراض التقليدي في أنه يعتمد بدرجة أكبر على البيانات والخوارزميات والواجهات الرقمية، ما يسرع زمن الحصول على التمويل ويخفض التكلفة الإدارية.

وتستفيد المشروعات الصغيرة من الإقراض الرقمي في حالات الحاجة إلى تمويل سريع قصير أو متوسط الأجل، أو عندما تكون غير قادرة على استيفاء جميع متطلبات البنوك التقليدية. غير أن مزاياه لا تلغي ما يرتبط به من مخاطر، خاصة إذا غابت الشفافية في التسعير أو كانت آليات التحصيل غير منضبطة أو تم توظيف البيانات على نحو غير منصف. ولهذا شددت أدبيات البنك الدولي الحديثة على أن نجاح الإقراض الرقمي لا يرتبط بالابتكار التقني وحده، بل بوجود حماية فعالة للمستهلكين وتنظيم واضح للممارسات السوقية.

رابعًا: رأس المال الجريء

يعد رأس المال الجريء من الأدوات الملائمة للشركات الناشئة ذات النمو المرتفع، خاصة تلك التي تقوم على الابتكار أو التقنية أو النماذج القابلة للتوسع السريع. ولا يقدم هذا النوع من التمويل في صورة قرض، بل في صورة استثمار مقابل حصة من الملكية، ما يعني أن المستثمر يشارك في المخاطر والعوائد. وتكمن أهمية رأس المال الجريء في أنه لا يكتفي بتقديم المال، بل قد يصاحبه دعم استراتيجي وإداري وتسويقي، وإتاحة شبكات العلاقات والخبرات. وهو ما يفيد المشروع في المراحل المبكرة حين تكون الحاجة إلى التوجيه لا تقل عن الحاجة إلى التمويل.

ومع ذلك، فإن هذا النوع من التمويل لا يلائم جميع المشروعات الصغيرة، لأنه يتركز غالبًا في المشروعات ذات القابلية العالية للنمو والعائد، وقد يترتب عليه تنازل المؤسسين عن جزء من الملكية أو السيطرة. وتؤكد الأدبيات الأوروبية أن رأس المال الجريء يظل عنصرًا جوهريًا في تمويل الشركات الناشئة والمشروعات القابلة للتوسع.

خامسًا: المستثمرون الملائكيون

المستثمر الملائكي هو فرد يمتلك رأس مال وخبرة، ويقوم بالاستثمار في المراحل المبكرة للمشروع مقابل حصة في الملكية، وغالبًا ما يكون أكثر استعدادًا لتحمل المخاطر مقارنة بالمؤسسات التمويلية التقليدية. وتكمن قيمة هذا النوع من التمويل في الجمع بين التمويل والخبرة والعلاقات، وهو مناسب للمشروعات التي لم تصل بعد إلى مستوى يجذب صناديق رأس المال الجريء.

سادسًا: تمويل الإيرادات وتمويل الفواتير وتمويل سلسلة الإمداد

تندرج هذه الأدوات ضمن الحلول التمويلية المرنة المرتبطة بالتدفقات النقدية أو المبيعات أو الفواتير المستقبلية، وهي مفيدة للمشروعات الصغيرة التي تمتلك نشاطًا تشغيليًا قائمًا لكن تواجه ضغطًا في السيولة أو فجوات بين البيع والتحصيل. وتكتسب هذه الأدوات أهمية خاصة في القطاعات التجارية والخدمية التي تعتمد على دورات نقدية متكررة.

الفصل الرابع: دور أدوات التمويل المبتكرة في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة

أولاً: تحسين الوصول إلى التمويل

الوظيفة الأساسية لأدوات التمويل المبتكرة هي توسيع فرص الوصول إلى رأس المال، ليس فقط من خلال زيادة عدد القنوات التمويلية، بل من خلال إعادة تعريف معايير التقييم والجدارة الائتمانية. فحين تنتقل السوق من الاعتماد الحصري على الضمانات المادية والسجل الائتماني الطويل إلى استخدام البيانات البديلة والتدفقات الرقمية والسلوك التشغيلي، تصبح فئات جديدة من المشروعات قابلة للتمويل.

وتظهر هذه القيمة بوضوح في المشروعات الناشئة، والمشروعات التي تعمل في الاقتصاد الرقمي، والمشروعات الصغيرة التي لا تمتلك أصولاً كافية للرهن، لكنها تمتلك نشاطاً فعلياً وبيانات تشغيلية يمكن البناء عليها. ومن هذا المنطلق، تمثل أدوات التمويل المبتكرة قناة لتقليص الإقصاء المالي وتحويله إلى احتواء مالي أكثر شمولاً.

ثانياً: السرعة والمرونة

التمويل التقليدي قد يستغرق وقتاً طويلاً في الفحص والموافقة والاعتماد، وهو ما لا يتناسب مع احتياجات كثير من المشروعات الصغيرة التي تتعامل مع فرص سوقية سريعة أو التزامات عاجلة. أما الأدوات الرقمية والمبتكرة فتتميز عادة بسرعة أكبر في الإجراء، ومرونة أعلى في تصميم المنتج، وقابلية أكبر للتخصيص.

وهذه السرعة لا تمثل ميزة تشغيلية فقط، بل ميزة تنافسية، لأن المشروع الصغير قد يخسر فرصة توسع أو عقد توريد أو موسم بيع إذا تأخر التمويل في الوصول إليه.

ثالثاً: دعم النمو والاستدامة

لا يقتصر أثر التمويل المبتكر على تزويد المشروع بالمال، بل يمتد إلى تحسين فرص استمراره وتوسعه. فالتمويل المناسب في الوقت المناسب يمكن أن يساعد المشروع على شراء المخزون، أو توسيع الطاقة التشغيلية، أو الاستثمار في التسويق، أو تطوير المنتج، أو تعيين الكفاءات، أو دخول أسواق جديدة.

كما أن بعض أدوات التمويل، مثل رأس المال الجريء والمستثمرين الملائكيين، تحمل معها قيمة غير مالية تتمثل في التوجيه الاستراتيجي وبناء الحوكمة وربط المشروع بالشبكات الاستثمارية والتجارية. لذلك فإن أثر أدوات التمويل المبتكرة على التنمية لا ينبغي قياسه فقط بحجم الأموال الممنوحة، بل بجودة الأثر الذي تحدثه في دورة حياة المشروع.

رابعاً: تعزيز الشمول المالي

يرتبط التوسع في التكنولوجيا المالية والإقراض الرقمي بتعزيز الشمول المالي، أي تمكين شرائح أوسع من الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة بتكلفة معقولة. وفي هذا السياق، لا يقتصر الشمول المالي على الأفراد، بل يشمل أيضًا المنشآت الصغيرة التي كانت مهمشة تمويلًا بسبب ضعف الوثائق أو بعد الموقع الجغرافي أو صغر حجم العملية التمويلية. وقد أشارت تقارير دولية حديثة إلى أن الرقمنة أصبحت أداة مركزية في توسيع نطاق الخدمات المالية وخفض تكاليف الوصول إليها، مع الحاجة الدائمة إلى أطر حماية مناسبة.

الفصل الخامس: التحديات والمخاطر التنظيمية والتشغيلية

أولاً: المخاطر التنظيمية

كلما ظهرت أدوات جديدة في السوق، ظهر معها تحدي التنظيم. فإذا كان التنظيم ضعيفاً، ترتفع احتمالات الممارسات غير العادلة والاحتيال والتسعير غير الشفاف. وإذا كان التنظيم مفرطاً في الصرامة، قد يخنق الابتكار ويحد من تطور السوق. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تنظيم ذكي ومتدرج، يوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المتعاملين.

وفي التمويل الجماعي مثلاً، يظهر تحدي الإفصاح وجودة المعلومات وحماية المستثمر الفرد. وفي الإقراض الرقمي، يظهر تحدي حماية المقرض من الشروط غير الواضحة أو المديونية المفرطة أو إساءة استخدام البيانات. وقد أبرز البنك الدولي في أدبياته الحديثة هذه المعضلة التنظيمية بوضوح، خاصة في ما يتعلق بالائتمان الرقمي وحماية المستهلك.

ثانياً: عدم تماثل المعلومات

رغم أن التمويل الرقمي يخفف من مشكلة المعلومات، إلا أنه لا يلغيها كلياً. فالمعلومات المتاحة قد تكون جزئية أو منحازة أو غير كافية، سواء بالنسبة للمقرض أو المستثمر أو صاحب المشروع. وفي التمويل الجماعي الاستثماري خصوصاً، يبقى خطر الاعتماد على معلومات غير مكتملة أو تقييمات مفرطة التفاؤل قائماً، وهو ما يستدعي معايير إفصاح وحوكمة واضحة.

ثالثاً: الإفراط في المديونية

من أبرز المخاطر المرتبطة بسهولة الوصول إلى التمويل الرقمي إمكان تراكم الديون على المشروع أو صاحبه بصورة لا تتناسب مع قدرته الفعلية على السداد. وتزداد هذه المخاطر إذا كانت شروط التمويل مجزأة أو غير واضحة، أو إذا كانت سرعة المنح أعلى من جودة التقييم. وتشير الأدبيات التنظيمية الحديثة إلى أن بعض الأسواق شهدت بالفعل مشكلات مرتبطة بارتفاع تكلفة الائتمان الرقمي وضعف الإفصاح وحاجة أكبر إلى ضبط الممارسات السوقية.

رابعاً: المخاطر التقنية والسيبرانية

كلما زاد الاعتماد على المنصات الرقمية، زادت الحاجة إلى حماية البيانات، وضمان الأمن السيبراني، واستمرارية الأعمال، والامتثال التقني. وهذا يمثل تحدياً مضاعفاً للمشروعات الصغيرة التي قد لا تمتلك بنية رقمية قوية، كما يمثل تحدياً للجهات التمويلية والمنصات نفسها.

خامساً: ضعف الثقافة المالية

قد تمتلك السوق أدوات تمويل مبتكرة متقدمة، لكن ضعف الثقافة المالية لدى بعض أصحاب المشروعات الصغيرة قد يحد من قدرتهم على اختيار الأداة المناسبة أو فهم تكلفتها الفعلية أو إدارة الالتزامات الناتجة عنها. ومن ثم فإن بناء الوعي المالي عنصر أساسي لنجاح أي سياسة تستهدف توسيع استخدام أدوات التمويل المبتكرة.

الفصل السادس: واقع أدوات التمويل المبتكرة في المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تطوراً واضحاً في البيئة الداعمة للتمويل والابتكار وريادة الأعمال، في سياق التحولات الاقتصادية المرتبطة برؤية السعودية 2030 وبرامج تطوير القطاع المالي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد انعكس هذا التطور في نمو قطاع التقنية المالية، وتوسع الاهتمام بتيسير وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، وتطوير الأطر التنظيمية ذات الصلة. وتشير تقارير رسمية وحديثة إلى استمرار العمل على رفع كفاءة السوق المالية وتعزيز الابتكار وتحسين الوصول إلى التمويل للمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن المؤشرات الدالة على هذا التوجه، ما ورد في المواد الرسمية الداعمة للقطاع من نمو عدد شركات التقنية المالية النشطة في المملكة، وازدياد الاهتمام التنظيمي بالأدوات الملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أظهرت مواد منشآت المنشورة في 2024 أن عدد شركات التقنية المالية النشطة بلغ 224 شركة بنهاية الربع الثاني من عام 2024، وهو ما يعكس تسارعاً في نمو المنظومة الرقمية المالية في المملكة.

وفي مجال التمويل الجماعي بالدين، اتخذ البنك المركزي السعودي خطوات تنظيمية واضحة، حيث أصدر قواعد لممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، واستمر في منح التراخيص للشركات العاملة في هذا المجال. ووفق إعلان البنك المركزي السعودي بتاريخ 24 نوفمبر 2025، بلغ عدد الشركات المرخصة لتقديم حلول التمويل الجماعي القائم على الدين 14 شركة في المملكة. وهذا مؤشر مهم على أن التمويل الجماعي لم يعد مجرد فكرة ناشئة، بل أصبح نشاطاً منظماً ضمن الإطار المالي الرسمي.

ويعني ذلك أن البيئة السعودية تسير نحو بناء منظومة تمويل أكثر تنوعاً للمشروعات الصغيرة، تجمع بين الجهات التنظيمية، ومنصات التقنية المالية، وبرامج دعم المنشآت، والبنية الرقمية المتطورة. غير أن تعظيم أثر هذه المنظومة يظل مرهوناً بزيادة الوعي المالي، وتحسين تكامل البيانات، وتطوير قدرات المشروعات الصغيرة على الجاهزية التمويلية، وتوسيع استخدام الأدوات البديلة في القطاعات المختلفة.

الفصل السابع: المنهجية المقترحة للدراسة

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه الأنسب في تناول الظاهرة محل البحث من خلال وصف أدوات التمويل المبتكرة وتحليل علاقتها بواقع المشروعات الصغيرة.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب المشروعات الصغيرة، ورواد الأعمال، والعاملين في الجهات التمويلية ذات الصلة، أو في المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل البيئة المستهدفة للدراسة.

عينة الدراسة

يمكن اختيار عينة عشوائية بسيطة أو عينة قصدية من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين سبق لهم التعامل مع أدوات تمويل تقليدية أو مبتكرة، بما يحقق تمثيلاً مناسباً لفئات المجتمع المستهدف.

أداة الدراسة

تعتمد الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، ويمكن تقسيمها إلى المحاور الآتية:

- البيانات الديموغرافية للمبحوثين.
- واقع استخدام أدوات التمويل المبتكرة.
- أثر أدوات التمويل المبتكرة في الوصول إلى التمويل.
- أثر أدوات التمويل المبتكرة في النمو والاستدامة.
- التحديات والمخاطر المرتبطة باستخدام هذه الأدوات.

صدق الأداة وثباتها

يتم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقها الظاهري والمحتوى، كما يمكن قياس الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

المعالجة الإحصائية

يمكن استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل الارتباط والانحدار، واختبار الفروق، وذلك لاختبار الفرضيات وبيان قوة العلاقة بين المتغيرات.

الفصل الثامن: النتائج المتوقعة والتفسير التحليلي

تشير المراجعة النظرية إلى توقع وجود علاقة إيجابية بين استخدام أدوات التمويل المبتكرة وبين تحسن قدرة المشروعات الصغيرة على الحصول على التمويل. كما يرجح أن تظهر النتائج أن هذه الأدوات تسهم في تقليل الزمن اللازم للحصول على التمويل، ورفع المرونة التمويلية، وتحسين قدرة المشروع على اقتناص الفرص السوقية.

ومن المتوقع أيضاً أن تكشف النتائج عن تفاوت أثر الأدوات التمويلية بحسب طبيعة المشروع ومرحلته. فالمشروع الناشئ قد يستفيد أكثر من المستثمرين الملائكيين أو رأس المال الجريء، في حين قد تستفيد المشروعات التشغيلية أكثر من التمويل الجماعي بالدين أو الإقراض الرقمي أو تمويل الفواتير. وهذا يعني أن فعالية التمويل المبتكر ليست مطلقة، بل ترتبط بملاءمة الأداة لمرحلة المشروع وقطاعه وهيكله المالي. كما يتوقع أن تظهر الدراسة أن المخاطر التنظيمية والثقافة المالية وجودة الإفصاح تعد عوامل حاسمة في تشكيل أثر أدوات التمويل المبتكرة. فكلما كانت البيئة التنظيمية أكثر نضجاً، وكانت المعلومات أوضح، وارتفع وعي أصحاب المشروعات، زادت فرص تحقيق أثر تنموي إيجابي ومستدام.

الفصل التاسع: التوصيات

- ضرورة تطوير الأطر التنظيمية الخاصة بأدوات التمويل المبتكرة بما يحقق التوازن بين دعم الابتكار وحماية المستثمرين والمقترضين.
- توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المالية في خدمة المشروعات الصغيرة، وخاصة في التقييم الائتماني المبني على البيانات الفعلية والتدفقات التشغيلية.
- دعم منصات التمويل الجماعي والإقراض الرقمي من خلال معايير واضحة للإفصاح والحوكمة وحماية المستهلك.
- تعزيز الثقافة المالية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة لتمكينهم من اختيار الأداة التمويلية المناسبة وفهم تكلفتها والتزاماتها.
- تشجيع بناء قواعد بيانات وتكاملات رقمية تساعد على تحسين تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة.
- توسيع برامج الدعم والضمان والتمويل المشترك بين الجهات العامة والخاصة لتحفيز السوق على تمويل المنشآت الصغيرة.
- دعم بيئة رأس المال الجريء والمستثمرين الملائكيين، خاصة للمشروعات الابتكارية والناشئة.
- إجراء دراسات ميدانية مستمرة لقياس الأثر الفعلي لأدوات التمويل المبتكرة على نمو المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية.

الخاتمة

لخص البحث إلى أن أدوات التمويل المبتكرة تمثل تحولاً مهماً في مشهد تمويل المشروعات الصغيرة، لأنها تقدم بدائل عملية للقفوات التقليدية التي لم تعد وحدها قادرة على تلبية احتياجات هذا القطاع الحيوي . وقد تبين أن هذه الأدوات، بما تشمل عليه من تمويل جماعي، وإقراض رقمي، وتكنولوجيا مالية، ورأس مال جريء، تفتح آفاقاً أوسع للوصول إلى التمويل، وتخفيض بعض العوائق التاريخية المرتبطة بالضمانات وطول الإجراءات ومحدودية السجل الائتماني.

كما تبين أن أثر هذه الأدوات لا يتحدد بوجودها فقط، بل بجودة تصميمها وتنظيمها وملاءمتها لاحتياجات المشروعات الصغيرة . فالتمويل المبتكر قد يكون أداة قوية للنمو والشمول المالي إذا توافر له الإفصاح الكافي، والتنظيم المتوازن، والبنية الرقمية المناسبة، والثقافة المالية الكافية . أما إذا غابت هذه العناصر، فقد تتحول بعض مزاياه إلى مصادر مخاطر على المشروعات والممولين معاً.

وفي السياق السعودي، يبرز تطور البيئة التنظيمية ونمو قطاع التقنية المالية والترخيص المتزايد لمنصات التمويل الجماعي بالدين بوصفها مؤشرات مهمة على نضج متزايد في منظومة التمويل البديل . ومن ثم، فإن المرحلة القادمة تستلزم الانتقال من مجرد التوسع العددي في الأدوات والمنصات إلى تعظيم أثرها التنموي، وربطها بصورة أكبر باحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفع جاهزية هذه المنشآت للاستفادة منها بكفاءة ومسؤولية.

- Beck, T. (2013). Small and Medium Enterprises Finance. World Bank.
- Berger, A., & Udell, G. (2006). A More Complete Conceptual Framework for SME Finance. Journal of Banking & Finance.
- OECD. (2024). Financing SMEs and Entrepreneurs 2024. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- World Bank Group. SMEs Finance. World Bank.
- World Bank. Investment-Based Crowdfunding. Digital Finance Inclusion.
- World Bank. (2025). Responsible Digital Credit.
- World Bank. (2026). The Rise and Regulation of Digital Credit.
- IFC / SME Finance Forum. (2025). MSME Finance Gap.
- IFC. MSME Finance.
- European Commission. Venture Capital.
- Monsha'at. SME Monitor and official reports.
- Saudi Central Bank (SAMA). Rules for Engaging in Debt-Based Crowdfunding.
- Saudi Central Bank (SAMA). News on licensed debt-based crowdfunding companies, 24 November 2025.
- Financial Sector Development Program. Annual Report 2024.